قانون "حظر حمل السلاح" يدخل حيز التنفيذ في ولاية كاليفورنيا



تتولى السلطات الأميركية في ولاية كاليفورنيا تطبيق فقرات قانون حظر حمل السلاح الذي سيدخل حيز التنفيذ في اليوم الأخير من هذا العام، على الرغم من وجود طعن قانوني بتنفيذه.

وأصدر قاض محلي حكماً في 20 كانون الأول/ ديسمبر الجاري يحول دون دخول القانون حيز التنفيذ، قائلاً إنه : "يمثل انتهاكاً للتعديل الثاني للدستور الأميركي، ويحرم المواطنين من القدرة على الدفاع عن أنفسهم وذويهم".

ولكن محكمة الاستئناف الفيدرالية أوقفت ،أمس السبت، حكم قاضي المقاطعة بشكل مؤقت.

ويسمح قرار محكمة الاستئناف بدخول القانون حيز التنفيذ، مع استمرار المعركة القانونية.

ومن المقرر أن يقدم المحامون مرافعاتهم إلى محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير المقبلين.

والقانون، الذي وقعه حاكم كاليفورنيا الديمقراطي غافين نيوسوم، يحظر على الأشخاص حمل أسلحة بشكل خفي في 26 موقعاً، تشمل المتنزهات العامة والملاعب والكنائس والبنوك وحدائق الحيوان.

وينطبق الحظر على الجميع، بغض النظر عما إذا كان الشخص يحمل تصريحاً بحمل سلاح مخفي أم لا، مع استثناء واحد للشركات المملوكة للقطاع الخاص التي تضع لافتات تقول إنه يسمح للأشخاص بإحضار أسلحة إلى المواقع التابعة لها.

وبعد قرار محكمة الاستئناف الصادر ،أمس السبت، قال نيوسوم في منشور على موقع "إكس" (تويتر سابقاً) "سيسمح هذا الحكم لقوانين الأسلحة المنطقية لدينا بالبقاء سارية بينما نستأنف الحكم الخطير للمحكمة المحلية.. إن سكان كاليفورنيا يدعمون وبأغلبية ساحقة الجهود المبذولة لضمان بقاء أماكن مثل المستشفيات والمكتبات وملاعب الأطفال آمنة وخالية من الأسلحة".